

تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي

عبد الرحمن الحاج*

«إنَّ كلَّ مبتدئٍ لشيءٍ لم يُسبق إليه، ومبتدعٍ لأمرٍ لم
يُتقدم فيه عليه، فإنه يكون قليلاً ثم يكثر، وصغيراً ثم يكبر»
(ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث)

مقدمة

لا يكتسب البحث في أصول التفسير أهميته من منظور علمي وحسب، حيث إنه لا يزال علماً غير مكتمل أو غير واضح المعالم، بل يكتسب أهميته فوق ذلك من التفكير في مشروع النهضة والإصلاح الإسلامي، وكون موضوعه (فهم القرآن الكريم) المصدر الأول لكل تفكير في هذا المشروع، والعودة إلى هذا المصدر هو حاجة معرفية وتاريخية لتجاوز ثقل الثقافة التاريخية وفهومها التي تفصل بيننا وبين النص الكريم؛ ثم هو "تقليد" سارت عليه كل حركات الإصلاح الديني والسياسي في تاريخ الحضارة الإسلامية، فكل تفكير بالنهضة لا بد أن يتخذ موقفاً تجاه النص الكريم وفهماً يسوّغ رؤيته، ولكن الحقيقة المؤسفة أن البحث في أصول التفسير ما زال حتى اليوم في بدايته. وعلى الرغم من أن التفسير أول العلوم الإسلامية وجوداً¹ إلا أنه كان آخرها

* كاتب وباحث سوري aahaj@gawab.com

¹ أول تفسير كامل للقرآن الكريم، كتبه مقاتل بن سليمان البلخي (ت150هـ) وسماه: «التفسير الكبير» (حقيقه:

بلورةً على مستوى التأسيس النظري والتفصيلي؛ إذ لم يتم بحث «قواعد كلية للتفسير»² بشكل مستقل حتى مطلع القرن الخامس -والمفارقة أن فهم³ القرآن كان السبب الرئيس لنشأة العلوم العربية برمّتها، والتي تبلورت معظمها في القرن الثاني ومطلع القرن الثالث الهجريين - عندما ألف أبو النصر الحداوي (توفي مطلع القرن الخامس) كتابه «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى»⁴ محاولاً ضبط التفسير بقواعد النحو، ثم لا نعثر على محاولة أخرى حتى مطلع القرن السابع الهجري عندما ألف عبد الرحمن الحرالي (ت638هـ) كتابه «مفتاح اللبّ المقفل لفهم القرآن المنزل»⁵ في «قوانين تنزل في

د. عبد الله شحاته في أربع مجلدات: في 1851ص، وفي طبعة منعت من التداول) ولهذا قال الإمام الشافعي رحمه الله: «من أراد التفسير فهو عبلاً على مقاتل» (مقدمة المحقق)، كما أن أهم ما نقل من اهتمامات الصحابة العلمية هو التفسير، وقد أكثر ابن عباس -رضي الله عنهما- منه، ونسبت إليه مسائل التفسير المعروفة عن ابن الأرق.

² هذا تعبير ابن تيمية في وصف قواعد التفسير. انظر:

ابن تيمية، شيخ الإسلام نقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ). مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، بيروت: دار ابن حزم، ط2، 1997، ص15.

³ استخدام الفهم دون التفسير هنا؛ لأنّ الفهم مدلول عام لا يشير إلى متلقٍ بأهلية محددة، فيما يتوجه مصطلح «التفسير» إلى المفهوم العلمي الذي يقوم به العلماء المختصون.

³ الحداوي، أبو النصر. المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق: دار الفلم، ط1، 1988م، قال أبو النصر في مقدمته: «وجعلته مدخلاً لعلم تفسير كتاب الله تعالى ومعانيه، وتنبهاً على ما غمض من طرقه ومبانيه.»

⁵ ذكره الزركشي باسم: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل» انظر:

الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرون، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1990م، ج2، ص98، ولا يبدو أن الكتاب هو تفسير، فعليه شرح باسم عروة المفتاح، فقد ذكر أنه «أقام في تفسير الفاتحة نحو سنة أشهر يلقي في التعليل قوانين تنزل في علم التفسير من نزلة أصول الفقه من الأحكام، حتى من الله تعالى عليه بركات ومواهب لا تحصى، وعلى أحكام القوانين وضع كتابه «مفتاح الباب المقفل على فهم القرآن المنزل».. (انظر:

المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد. نفح الطيب من الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1960، ج2، ص659. وقد حقق محمادي بن عبد السلام الخطاطي نراث الحرالي المتضمن: 1- مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل، مع شرحه: عروة المفتاح، 2- التوشية والتوفية للمفتاح، (وهي عبارة عن ثلاث رسائل في التفعيد لفهم القرآن)، 3- نصوص من تفسير الحرالي المفقود، وهي من الفاتحة إلى الآية 61 من سورة آل عمران، وقد جمعها الخطاطي من كتاب:

علم التفسير منزلة أصول الفقه من الأحكام»⁶، ثم ابن تيمية في «مقدمته»⁷ الشهيرة في أصول التفسير، ثم ألف نجم الدين أبو سليمان الطوفي الحنبلي (ت710هـ) كتابه «الإكسير في قواعد التفسير»⁸، ثم جاء ابن الأكفاني (ت748هـ) ليدرس في كتابه «نغب الطائر من البحر الزاخر» ما قال إنه «قانون عام يعول في التفسير عليه، وترجع في التأويل [للقرآن] إليه، ومسبار تأمُّ يميّز ذلك، وتتضح به المسالك»⁹، ثم كان علينا أن نتظر حتى مجيء العلامة بدر الدين الزركشي (ت794هـ) ليحدد تعريف علم التفسير بأنه «علم كشف معاني القرآن»¹⁰، ثم جاء جلال الدين البلقيني (ت824هـ)

- البقاعي، برهان الدين. **نظم الدرر**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1997م. وهناك دراسة جيدة لمنهج الحرالي في التفسير، انظر:

- مرزوق، عبد الرحيم. تفسير أبي الحسن الحرالي المراكشي: نظرية ومنهج في التفسير الصوفي، **مجلة الحياة الطبية**، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، خريف 1424هـ/2003م، ص213-240. والواضح من الدراسة أن هناك عدداً من القواعد كان الحرالي قد أكد عليها باعتبارها أساساً لفهم القرآن، ويدعو أن الحرالي لديه بعض النظريات الجديدة في تفسير القرآن، مثل: «ترتيب الخطاب القرآني بحسب أسماء الله الحسنى»، (انظر: مرزوق، مرجع سابق، ص219)، وهي نظريات جديدة بالاهتمام.

⁶ المقرئ التلمساني، **نفح الطيب**، مرجع سابق، ج2، ص659.

⁷ كتب ابن تيمية رسالة في قواعد كلية للتفسير، ولم يضع اسماً للرسالة، ولكن الرسالة الصغيرة اشتهرت بين المحققين والناسخين بهذا الاسم، وقد طبعت هذه «المقدمة» وحقت مرات عدة، منها التحقيق الذي اعتمدناه (انظر هامش2 من الصفحة السابقة).

⁸ حقق ونشرته دار الآداب في القاهرة عام 1977م باسم: «الإكسير في علم التفسير» بالرغم من أن المؤلف بصرح في مقدمته باسمه المذكور أعلاه.

⁹ ويؤكد ابن الأكفاني أنه درس هذا القانون العام في كتابه «نغب الطائر من البحر الزاخر»، انظر:

- ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري (ت748هـ). **إرشاد القاصد إلى أسنا المقاصد**، تحقيق: محمود فاخوري وآخرين. بيروت: مكتبة لبنان ط1، 1998م، ص56.

¹⁰ يعرض الزركشي التفسير تارةً بالنظر إلى موضوعاته، وتارةً إلى أهدافه، فهو مرةً «علم نزول للآية وسورها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها» (البرهان، م.س، ج2، ص284)، ومرةً ثانية هو «كشف معاني القرآن، وبيان المراد» (م.ن، ج2، ص285)، وفي المرة الثانية يقول إن التفسير هو هكنا «في عرف العلماء»، وقد كان حتى ذلك الوقت يعرف علم التفسير بالشروحات للقرآن الكريم نفسها؛ وليس على العلم وقواعده.

فألف في أصول علم التفسير كتابه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»¹¹ متناولاً «ما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف»¹²، وهو أميل إلى أن يكون في علوم القرآن منه إلى علم أصول التفسير، ويؤلف الكافيحي (ت 879هـ) أول كتاب مستقل يدرس علم التفسير بوصفه علماً له موضوعاته وأدواته وشروطه باسم «التيسير في قواعد علم التفسير»¹³، وأخيراً أتى جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) بكتابه «التحبير

¹¹ وقد ظن السيوطي أن أول من كتب في هذا العلم هو البلقيني، إذ يقول: «وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى نحلى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث فلم يدونه أحد لا في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى فعمل فيه كتابه مواقع العلوم من مواقع النجوم، فنقحه وهذبه، وقسم أنواعه ورتبه، ولم يسبق إلى هذه المرتبة! انظر:

- السيوطي، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن (ت 911هـ). **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل، صيدا/بيروت: المكتبة العصرية، 1987م، ج 1، ص 6.

¹² نقل السيوطي هذا الكلام فيما نقله من **خطبة كتاب البلقيني**، وقد ذكر نص خطبته كما يلي: «قد اشتهرت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس فيها، ذكر بعض أنواع القرآن يحصل منها لمفصداً لاقتباس، وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنده دون متنه، وفي مسنده وأهل فنه، وأنواع القرآن شاملة، وعلومه كاملة، فأردت أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف، وينحصر في أمور، **الأمر الأول**: مواطن النزول، وأوقافه، ووقائعه (وفي ذلك اثنا عشر نوعاً: المكي، المدني، السفري، الحضري، الليلي، النهاري، الصبي، الشنائي، الفرائشي، النومي)، أسباب النزول، أول ما نزل، آخر ما نزل. **الأمر الثاني**: السند، وهو سنة أنواع: المتواتر، الآحاد، الشاذ، قراءات النبي، الرواة الحفاظ. **الأمر الثالث**: الأداء، وهو سنة أنواع: الوقف، الابتداء، الإمالة، المد، تخفيف الهمزة، الإدغام. **الأمر الرابع**: الألفاظ، وهو سبعة أنواع: الغريب، المعرب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه. **الأمر الخامس**: المعاني المتعلقة بالأحكام، وهو أربعة عشر نوعاً: العام الباقي على عمومته، العام المخصوص، العام الذي أريد به الخصوص، ما خص فيه الكتاب السنة، ما خصصت فيه السنة الكتاب، الحمل، المبين، المؤول، المفهوم، المطلق، المقيد، الناسخ والمنسوخ، نوع من الناسخ والمنسوخ؛ وهو ما عمل به من الأحكام مدة معينة والعامل به واحد من المكلفين. **الأمر السادس**: المعاني المتعلقة بالألفاظ، وهو خمسة أنواع: الفصل، الوصل، الإيجاز، الإطناب، القصر. وبذلك تكملت الأنواع خمسين، ومن الأنواع ما لا بدخل تحت الحصر: الأسماء، الكنى، الألقاب، المبهمات. فهذا نهاية ما حصر من الأنواع». انظر: م. س. ن، ج 1، ص 5-6.

¹³ الكافيحي، محي الدين (أبو عبد الله). **التيسير في قواعد علم التفسير** تحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دمشق: دار القلم، ط 1، 1990م. فرغ من تأليفه في رمضان من سنة 856هـ. وذكر أنه كان يفخر به؛ لأنه لم يسبق

في علم التفسير»¹⁴، وقد نسخ فيه ما جاء في كتاب البلقيني وزاد عليه قليلاً، مما جعله كسلفه؛ أقرب إلى علوم القرآن منه إلى أصول التفسير.

أولاً: ملابسات التاريخية

إن ثمة ما يقارب ثلاثة قرون تفصل بين تأسيس علم أصول التفسير، وبين تأسيس العلوم العربية الإسلامية الأخرى، وهي مسافة زمنية كبيرة جداً، تثير السؤال عن سبب تأخر بلورة هذا العلم وتدوينه نسبة إلى العلوم الأخرى؟ وإذا كان جواب السيوطي هو «إهمال المتقدمين»¹⁵، فإن هذا الجواب السهل لا نجده كافياً، إذ لا بد من مبررات علمية كانت تحفُّ بالإطار التاريخي طيلة هذه القرون الخمسة، وعلى ما يبدو فإن تاريخ نشأة العلوم العربية والإسلامية الأخرى تكشف بحد ذاتها عن السبب الحقيقي الكامن خلف هذه الظاهرة، فقد كانت أولى القضايا التي واجهت المجتمع الإسلامي بعد الفتوحات مسألة «العجمة»، و«إعجاز القرآن»، و«عربية القرآن» في سياق الجدل الكلامي مع الفرق.

إليه، وعُلّق عليه حاجي خليفة قائلاً: «ولعله لم يرَ كتاب الزركشي، ولو رآه لاستحيا منه». انظر: - خليفة، حاجي (ت1067هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م، ج1، ص520. قال عنه السيوطي: «ولقد كنت في زمان الطلب أعجب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا: أستاذ الأسنادين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علامة الزمان، فخر العصر، وعين الأوان، أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي، مدّ الله في أجله وأسبغ عليه ظله، يقول: قد دونت في علوم التفسير كتاباً لم أسبق إليه، فكتبته عنه، فإذا هو صغير الحجم جداً، وحاصل ما فيه بابان، الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، والثاني: في شروط القول فيه بالرأي، وبعدها حاقمة في آداب العالم والمتعلم، فلم يشف لي ذلك غليلاً، ولم يهديني إلى المقصود سبيلاً». (انظر: الإيتقان، مرجع سابق، ج1، ص5).

¹⁴ ويعتبر السيوطي نفسه ثاني من تكلم في علم أصول التفسير، وأول من ألف فيه كتاباً مستقلاً، انظر: - السيوطي، جلال الدين. التحجير في علم التفسير، تحقيق زهير عثمان علي نور، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ط1، 1995م، المقدمة.

¹⁵ المرجع نفسه، ص80.

فأما مسألة العجمة فقد أفرزت ما سمي بـ «علم النحو»، الذي تبلّر على يد العلامة سيويو (ت 187هـ) في كتابه الشهير «الكتاب»¹⁶؛ إذ يُرجع الباحثون نشأة هذا العلم إلى انتشار «الّلحن» بدخول الشعوب غير العربية في الإسلام، ولأنّ اللحن يحول دون التواصل مع الكتاب الكريم، بل ويعرضه لخطأ وسوء الفهم، فقد كان المدرس النحوي لتقويم اللسان حفظاً لفهم القرآن الكريم وحسن أدائه¹⁷.

وأما قضية «إعجاز القرآن» فقد كانت الشغل الشاغل للمتكلمين، وقد أوصل البحث فيها إلى ولادة «علم البلاغة»، وليس غريباً أن يكون ذلك على يد متكلمين¹⁸ مثل المعتزلة، وتحديدًا الجاحظ الذي ابتكر أهم مصطلحاته خصوصاً مصطلح «المحاز»، وأدى أيضاً البحث في إعجاز القرآن إلى إنشاء علم «مشكل القرآن» على يد ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه «تأويل مشكل القرآن»¹⁹، الذي يبحث في انسجام القرآن وتماسك نظمه.

¹⁶ ما زال هذا المؤلف مرجعاً للمدرسة النحوي حتى اليوم، وقد قال عنه النحاة: «إنه لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به بعده».

¹⁷ ولد أباه، محمد المختار. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، مراجعة: محمد توفيق أبو علي ونعيم علوة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، 2001م، ص41 وما بعدها. وقد قال أبو الطيب: «واعلم أن أول ما احتل من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم الإعراب، لأنّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمنعريين، من عهد النبي صلّى الله عليه وسلم» انظر:

– السبوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ). المزهّر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد حاد المولى وآخرون، بيروت: دار الجيل، د.ت، د.ط، النوع الرابع والأربعين، ج2، ص396.

¹⁸ كان المعتزلة بإجماع العلماء ومؤرخي علم البلاغة والبيان أصحاب الفضل الأول في تأسيس هذا العلم، وقد برر بعض الباحثين ذلك بـ «حاجتهم إلى التأويل الذي يستند بالضرورة إلى هذا البحث [البيان] تحلوهم في ذلك الرغبة القوية في التوفيق بين أصول الاعتزال وبين نصوص القرآن» (انظر: أحمد أبو زيد، المنحى الاعتزالي، ص95). غير أننا لا نجد ذلك سبباً رئيسياً، بل إننا نجد في سياق المنطق الكلامي الذي يسم عقل المعتزلة وجهودهم، حيث تحتل قضية إعجاز القرآن موقعاً مركزياً في دراساتهم القرآنية، يدل على ذلك الاشتغال الكبير للمعتزلة واللافت للنظر في دراسة «إعجاز القرآن».

¹⁹ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط2، عام 1973م. ويذكر ابن قتيبة سبب تأليف هذا الكتاب بالقول: «وقد اعترض كتاب الله بالظن ملحون، ولغو فيه، وهجروا، وابتغوا ما تشابه منه ابتغاء الفطنة وابتغاء تأويله، وعدلوه عن سبيله، ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة، (...) وفساد النظم والاختلاف، (...) فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج الثبيرة، والبراهين البينة، وأكشف للناس ما يلبسون» (المراجع نفسه، ص22-23).

هذا فيما أدّت قضية «عربية القرآن» إلى جمع اللغة وتدوين المعجم، فولد «علم المعاجم» أو المعجمة العربية مع الخليل الفراهيدي (ت170هـ) في معجمه النفيس «العين».

كما أن توسّع ديار المسلمين بالفتوحات فرض تغيّرات في أنماط الحياة وفي مستجدات فتحت باب الاجتهاد الفقهي على مصراعيه، بما يعني ذلك من تأويل للنصوص وبحث في دلالتها، أدّت هذه الأحداث بعمومها إلى محاولة ضبط الفوضى الفقهية، بعدما كثر المجتهدون بتأسيس «علم أصول الفقه» على يد الإمام الشافعي (ت204هـ) - رحمه الله - في كتابه «الرسالة».²⁰

وقد فتحت ظاهرة الفرق الوضع في الحديث النبوي الشريف، مما استدعى تدوين الحديث، وابتكار شروطه، ولأن التدوين كان الشاغل الرئيسي فإن البلورة النظرية لعلم المصطلح بدأت مبكراً جداً (سنجدها لدى الإمام مالك (ت179هـ) والبخاري (ت256هـ) ومسلم (ت261هـ)...) الخ، لكن تدوينها كان متأخراً؛ إذ لم يأت حتى تأليف الحسن الرامهرمزي (ت360هـ) كتابه «المحدث الفاضل بين الراوي والواعي»²¹ ثم ابن الصلاح (ت643هـ) في مقدمته الشهيرة في علوم الحديث²²، وإن كان أصول علم الحديث نجدها عند الشافعي في رسالته بمفاهيمه ومصطلحاته، وقد تطورت

²⁰ روى الرازي أن الإمام الشافعي ألف رسالته في قدمه الثاني إلى العراق (حوالي عام 195هـ)، وأنه كتبها استجابة لطلب عبد الرحمن بن المهدي الذي طلب من الإمام الشافعي أن يضع كتاباً يذكر فيه شرائط الاستدلال بالقرآن والسنة والإجماع والقياس... الخ (مناقب الإمام الشافعي، مخطوط، ص75، نقلاً عن: - عبد الغفار، السيد. **التصور اللغوي عند الأصوليين**، (كتاب الآداب، جامعة الإسكندرية)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991م، ص19. ويبدو أن الإمام الشافعي كتبها لحاجات تلمذها ضرورات عصره، وليس فقط لمجرد طلب عبد الرحمن بن المهدي، وهي الحاجة إلى ضبط العملية الاجتهادية، ففي إعادة كتابة الرسالة أكثر من مرة ثم وافتتاح الرسالة بـ «باب البيان» دلالة بليغة على ذلك.

²¹ الرامهرمزي، الحسن. **المحدث الفاضل بين الراوي والواعي** تحقيق محمد عجّاج الخطيب، بيروت: دار الفكر، ط1، 1971م.

²² حققت وطبع عدة طبعات، أشهرها الطبعة التي حققها أستاذنا الدكتور نور الدين عتر، لكن مقدمة ابن الصلاح لا تلغي وجود تدوين مستقل للفضايا الرئيسية لعلم الحديث مثل مؤلفات الخطيب البغدادي المعروفة.

لاحقاً بشكل كبير في باب رئيس من أبواب أصول الفقه هو «السنة»²³.

وما أن تأسست هذه العلوم حتى استقلت وتغيّرت وظيفتها، وأصبحت مسألة فهم عموم القرآن تحظى باهتمام ثانوي، فقد انتقل النحو مثلاً من مهمة «ضوابط يسيرة يقيم بها العربون ألسنتهم بعد أن ضاعت السليقة العربية إلى علم دقيق معقد ومتطور يُدرس لذاته، فلم [يعد] يقتصر على كونه أداةً لصون العربية من اللحن والزلل»²⁴ بينما انتقلت البلاغة لدراسة «الفصاحة»، وأسست المعجمية بحوث اللغة (الصرف، المعجم)، وأصبحت دراسة غريب القرآن جزءاً من الدراسة اللغوية تستثمر في التفسير. لكن هذا الانفصال الطبيعي يشير إلى أن هذه العلوم قد أُنجزت المهمة الرئيسية التي قامت لأجلها، وهي مهمة محصلتها صيانة العربية لصيانة التواصل مع القرآن وفهمه، وبالتالي حلّت هذه العلوم بالاشتراك مع الخبر والرواية (النبوية والآثار) مقام علم مستقل للتفسير؛ ولذلك كان منطقياً أن يحيل المفسر دوماً على علوم اللغة، وأحياناً قليلة على علم الأصول (خصوصاً فيما يتعلق بآيات الأحكام)؛ ولذلك أيضاً احتل السلف الصالح -رضي الله عنهم- موقع المرجعية في التفسير، فقد نظر إليهم باستمرار على أنهم «أعرف باللغة»، و«أعلم» بها وبأساليب العرب في التعبير والبيان، فضلاً عن شهادتهم عصر الرسول صلى الله عليه وسلم.²⁵

²³ يجد الباحث في كتب الأصول توسعاً في دراسة الحديث منذ القرن الخامس الهجري، مما يجعلنا نقول إن علم الأصول ساهم كثيراً في بلورة مصطلح الحديث، لكننا نشير أيضاً إلى أن ثمة تبايناً في المنهج بين الأصوليين والمحدثين في علم مصطلح الحديث، لكنه وضع لا يلغي ملاحظة أن مصطلحات هذا العلم ساهمت في تأسيسها رسالة الشافعي، أو ربما هي أسستها.

²⁴ السامرائي، إبراهيم. **التطور اللغوي التاريخي**، بيروت: دار الأندلس، ط2، 1981م، ص81.

²⁵ يمكن أن نلاحظ ذلك في مقدمات كتب التفسير وحجة «علم السلف» بجدها أيضاً لدى الأصوليين، مما جعل أبو بكر الجصاص يرد على هذه الحجة بحسم؛ لأنها تقضي على الاجتهاد واستمراره، بالقول: «أهل اللغة وغيرهم بمعرفة ذلك سواء، وإنما يختص أهل اللغة بمعرفة الأسماء والألفاظ الموضوعة لمسمياتها، بأن يقولوا: إن العرب سمّت كذا بكنا، فأما ودلالات الكلام فليس يختص بها أهل اللغة دون غيرهم». انظر:

- الرازي، أبو بكر الجصاص الحنفي (ت370هـ). **الفصول في الأصول**، تحقيق: عجل النشمي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط2، 1994م، ج1، ص307.

وفي حدود هذا الإطار كان يتم التركيز على دور اللغة في التفسير؛ فقد اعتبرت هذه العلوم أدوات ناجزة لتفسير القرآن الكريم، حتى قيل إن كتاب الله «لا يتفسر إلا بتصريف جميع العلوم فيه»²⁶، والعلوم اللغوية هي أهم هذه العلوم، وبذلك فقد استغني عن تأسيس «علم أصول التفسير» بوصفه علماً مستقلاً، واكتُفي بالإشارة إلى «شروط التفسير» و«شروط المفسر» بشكل موجز في مقدمات التفاسير.

وهذا يكشف لنا عن سبب بروز أداتين رئيسيتين في التفسير: «علوم اللغة» التي غالباً ما يشار إليها بوصفها أساس منهج «التفسير بالرأي»، و«الرواية» التي غالباً ما يشار بوصفها أساس منهج «التفسير بالنقل»، بحيث بقي علم الأصول هامشياً في المناهج التي سادت كتب التفسير حتى اليوم.²⁷

²⁶ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي (ت541هـ). اغرور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرون، الدوحة: د.ن، ط1، 1977م، ج1، ص12. وقال أبو حيان الأندلسي إن هذه العلوم «يؤخذ بها مسلمة» في علم التفسير. انظر:

- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت754هـ). البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صديقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1992م، ج1، المقدمة. وقال البيضاوي في تفسيره: إنه «لا يليق لتعاطيه [تعاطي علم التفسير] إلا لمن برع في العلوم الدينية كلها؛ أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها»، انظر:

- البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله الشيرازي (ت691هـ). تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تحقيق: محمد حلاق، ومحمود حلاق، دمشق: دار الرشيد، وبيروت: مؤسسة الإيمان، ط1، 2000م، ج1، ص5، المقدمة. وذكر محمود الألوسي في تفسيره «روح المعاني» أدوات التفسير التي يحتاج إليها المفسر، فذكر سبعة علوم، هي: علوم اللغة، والنحو، والبلاغة، والحديث، وأصول الفقه (لأحكام الشريعة)، وعلم الكلام (للاعتقادات)، والقراءات. ونقل الألوسي عن السيوطي أنه زاد علم التصريف وعلم الموهبة، انظر:

- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين البغداد (ت1270هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: محمد حسين العراب، بيروت: دار الفكر، 1994م، ج1، ص14-15.

²⁷ اعتمد أول تفسير للقرآن الكريم (التفسير الكبير، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت150هـ) على اللغة بمفهومها البسيط وعلى الحس القطري بها، والرواية غير المنتظمة لها؛ إذ لم تكن علوم اللغة قد نضجت بعد، وحيث كانت الرواية تحتل موقفاً أساسياً. والأمر نفسه سوف نشهده مع بعض التطور مع ثاني تفسير كامل للقرآن (تفسير الطبري)، مع بعض التطور في البحث اللغوي والروائي الخيري إذ أحرز تقدم في البحث اللغوي، ولكنه مازال في بداياته، ويفتقر إلى العدة الاصطلاحية؛ فالعلوم ما تزال في بدايتها. واستمر هذا المنهج حتى نمايز منهج التفسير اللذان يستمدان صيغتهما من اللغة والرواية.

وأياً ما يكن تفسيرنا لغياب أو تأخر تأسيس (علم أصول التفسير) فإن هذا لا يلغي أن المسألة تستحق الدرس والبحث، ويجب القول: إن تأخر تأسيس علم أصول التفسير (على الرغم من أنه مازال حتى هذه اللحظة في بداياته) لا يعني عدم وجود قضايا أساسية تتعلق بهذا العلم تم درسيها بشكل مستقل، أطلق عليها في بعض الأحيان أسماء العلوم: مثل: قراءات القرآن، الناسخ والمنسوخ، المكي والمدني، أسباب النزول، التناسب بين الآيات والصور... الخ²⁸، وبسبب تراكم البحث في هذه القضايا نشأ على يد الإمام الزركشي ما سُمي بـ«علوم القرآن»²⁹، وعلوم القرآن كما عرضها الزركشي في برهانه أوسع من علم أصول التفسير، فقد جعل هو نفسه علم التفسير نوعاً من هذه العلوم.

على أن تطور البحث البلاغي وتأثيره في دراسة القرآن أفرز مناهج لدراسة القرآن الكريم لم تتقدم كثيراً على المستوى النظري، ولكن يمكن استكشافها عبر تطبيقات العلماء، وبشكل خاص «تفسير القرآن بالقرآن» أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) في بحثه «النار في القرآن»، ضمن كتابه «الحيوان»³⁰، ثم ابن تيمية في رسالته «لفظة السنة في القرآن»، والذي اتبعه فيه تلميذه ابن كثير في كتابه «تفسير القرآن العظيم»، والذي كان قد أسهم بنشر أساس التفسير الموضوعي أو إرصاصات التفسير الموضوعي. ولأن تأسيس علم أصول التفسير لم يكن قد تم بعد، فقد بقيت هذه المناهج (على الأقل حتى ما قبل ابن تيمية) مجرد معالم في المناهج التفسيرية لم تبلور أو تتطور وتستثمر حتى القرن العشرين، حيث تبلور ما يسمى بـ«التفسير الموضوعي».

²⁸ انظر أسماء هذه العلوم في:

- الفتوح، محمد صديق (ت 1307هـ). أبعاد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1978م، ج1، ص67-68.

²⁹ كان الزركشي أول من ابتكر هذا العلم باسم «علوم القرآن» في كتابه «البرهان في علوم القرآن»، وبعده السبوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» معتمداً بشكل كامل على جهد الزركشي في البرهان، كما يذكر هو في مقدمة كتابه.

³⁰ الجاحظ، أبو عثمان. الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت: دار الفكر، 1988م، ج4، ص721.

ثانياً: أصول التفسير بوصفه علماً

كانت النقلة المهمة في إنشاء علم لأصول التفسير كامنّة في تحديد مهمة للعلم الجديد، الثاوية في «البحث في أحوال القرآن الكريم من حيث دلالته بقدر الطاقة الإنسانية»³¹ لكن هذا التعريف -على الرغم من أنه حرض على العمل في تقعيد هذا العلم- ملتبس بمفهوم التفسير نفسه؛ فلم يحدد موضوعه بإنشاء «القواعد الكلية» كما يفترض في هذا العلم، وقد أدى هذا الالتباس في مصطلح علم التفسير (بمعنى التفسير نفسه) مع مصطلح علم التفسير (بمعنى القواعد الكلية للتفسير) إلى تحديد غير دقيق في موضوعاته، ولهذا عندما أراد السيوطي مثلاً تحديد فروعه وموضوعاته لم تكن إلا بعض علوم القرآن التي تعتبر معظمها -على أهميتها- ثانوية بالنسبة لـ «القواعد الكلية».

لقد دعا هذا الالتباس العلامة الفنّاري ليناقد التعريفات التي تحدد مفهوم «علم التفسير»، معتبراً أن كلمة علم يفترض أنها دالة على «الأصول والقواعد أو ملكتها»، وأن هذا لا يصحّ بالنسبة لعلم التفسير؛ لأنه «ليس لعلم التفسير [بعد] قواعد يتفرع عليها الجزئيات إلا في المواضع النادرة»³².

وفيما عدا الحرّالي الذي «نظر» إلى حدّ ما لعلم أصول التفسير على أنه بمنزلة أصول الفقه بالنسبة لعلم «الفقه»، كما مرّ، وابن تيمية الذي سعى لوضع «قواعد كلية»، فإننا لا نعثر على مساهمات حقيقية في إطار تحديد موضوع «علم أصول التفسير»، إلا عند ابن الأکفاني (ت748هـ) الذي يعتبر موضوع علم التفسير هو تأسيس «قانون عام يعوّل في التفسير عليه، وترجع في التأويل [للقرآن] إليه»³³؛ ولهذا فإن ثمة ضرورة ما تزال قائمة لضبط صرام لعلم أصول التفسير وموضوعاته.

³¹ هذا تعريف الزركشي، وهو يقارب كثيراً تعريف الكافيجي (انظر: الكافيجي، التيسير، مرجع سابق، ص150).

³² خليفة، حاجي. كشف الظنون، ج1، ص428-429، وقد نقل كلام الفنّاري من مقدمته لتفسير سورة الفاتحة.

³³ ابن الأکفاني، إرشاد القاصد، مرجع سابق، ص56.

والظن أنه بالإمكان تحديده من خلال وظيفته، بوصفه «العلم بالقواعد الكلية المتعلقة بالكشف عن أحوال كتاب الله تعالى (القرآن) من حيث دلالاته على المعنى»، وبذلك تنحصر موضوعات علم أصول التفسير بـ«الكليات» من القواعد، كما تتحدد مهمته بـ«الكشف عن الدلالة»³⁴.

لاشك أن هذين العنصرين سيفرضان عدداً من الموضوعات، تبدأ بتحديد مفهوم الدلالة وتعددتها في القرآن الكريم، ثم خصائص القرآن المؤثرة في التأويل، وشروط التأويل، ودور المفسر، وتصنيف الوحدات الدلالية (المفردة، الجملة،... الخ)، والسياق التاريخي (أسباب النزول، والظروف العامة لنزول القرآن... الخ)، وسوف تستلزم هذه الأقسام - بدون شك - بحثاً في المناهج، والأدوات اللازمة لها، والطرق الممكنة اتباعها لتطبيقها. وشأن كل علم يتداخل مع العلوم فإنه في إنشائه سوف يقتبس من العلوم الأخرى ويعتمد عليها ضمن إطاره الوظيفي، ثم يتطور ليبلور أدواته ومناهجه الخاصة التي سوف تتطور بدورها وتنضج بالجهود اللاحقة.

إن الإطار الوظيفي لعلم أصول التفسير هو إذاً «استقبال» وتحليل الدلالة لنص ناجز، واستعارته من العلوم تبقى في حدود مهمته: «تحليل النص» واستكشاف الدلالة واستنباطها، وبناء على ذلك نقول (مستعيرين تعبير الشاطبي في تحديد موضوعات

³⁴ هناك محاولات قليلة لتحديد موضوعات علم أصول التفسير في الأعمال المعاصرة، مثل:

- العثاق، عبد الرحمن. أصول التفسير وقواعده، بيروت: دار النفائس، ط2، 1986م،

- الصبّاغ، محمد. بحوث في أصول التفسير، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1988م،

- وغيرهم، لكن هذه المحاولات على أهميتها - لا تزال تسقط في الثباث المصطلح ونودع في موضوعات علم أصول التفسير الكثير مما لا يتعلق به إلا على نحو ثانوي، كما هو الحال مع مؤسسي هذا العلم. ولا بد من التنويه إلى أن العلك يتميز بنص ور واضح إلى حد ما بموضوع علم أصول التفسير، فهو يعرف أصول التفسير بأنها «المناهج التي نأخذ وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة. وأما التفسير، فهو إيضاحها مع التقيد بهذه المناهج. وإن مَثَل علم أصول التفسير بالنسبة للتفسير كَمَثَل علم النحو بالنسبة للنطق العربي والكتابة العربية (...). وغاية هنا العلم... معرفة معاني النظم القرآني، وتوضيح آياته، وكشف معانيها، وتبيين أحكامها وحكمها، للتوصل إلى استخراج حقيقة كتاب الله العزيز (...). وفائدته: حصول القدرة والملكة في العقل البشري لاستخراج أحكام القرآن وحكمه» (أصول التفسير، مرجع سابق، ص30-31).

أصول الفقه³⁵: كل مسألة مرسومة في أصول التفسير لا ينبغي عليها تفسير أو تأويل، أو لا تكون عوناً مباشراً في ذلك، فوضعها في أصول التفسير عارضة.. فليس كل ما يفتقر إليه التفسير من العلوم يعدُّ من أصوله.

وإنه لمن بدهيات البحث التفسيري أن الثقل الرئيسي للدلالة يتركز على الدرس اللغوي؛ ذلك أن القرآن ينتمي في لفظه المادي إلى نسق اللغة العربية، ولا سبيل إلى دلالته خارج إطار الوسيط اللغوي، فما ورد من الوحي على لسان الرسول ﷺ تفسيراً للقرآن الكريم يعتبر نادراً³⁶؛ ولذلك كان الشرط الرئيس للتفسير هو العلم باللغة العربية وقواعدها بوصفه شرطاً دائماً أمراً لا مفر منه في كل الأحوال.

إنه لمن المحزن حقاً أن الخطوات التأسيسية هذه لم تستكمل أو تستثمر بشكل جيد فيما بعد، فوجدنا أنفسنا لا محالة أمام فراغ كبير ما يزال ينتظر الكثير من الجهد.

ثالثاً: المنظور الأصولي أساساً لأصول التفسير

وما دام التفسير متعلقاً أولاً وقبل كل شيء بالدلالة اللغوية، فإن ملاحظة علاقة العلوم اللغوية ووظيفتها بالنسبة للدلالة أمر قد يساعدنا على كشف المصادر التي بإمكانها مدّ أصول التفسير بالمادة الأساسية للتقعيد؛ وذلك أن أي علم من العلوم يقف دوماً على تقاطعات العلوم، ويؤسس قواعده وأدواته عبر تداخلها والاستعارة من أدواتها ومناهجها، إذ ليس هناك علم خالص من أي نوع من أنواع العلاقات المذكورة، وهو أمر شديد الوضوح فيما يخص البحث اللغوي العربي.

لقد قامت أهم علوم العربية (النحو والبلاغة) على وظيفة تحديد قواعد الأداء

³⁵ الشاطبي، أبو إسحاق (ت790هـ). *الموافقات في أصول الفقه*، تحقيق: عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1994م، مج1، ج1، ص39، (المقدمة الرابعة).

³⁶ وجهور العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسّر كامل القرآن وأنه نفل عنه من التفسير النذر اليسير، خلافاً لابن تيمية وبعض العلماء.

والتركيب فيما قام أصول الفقه على وظيفة تحليل النص وتلقيه، ومن هنا فإنه يمكن ملاحظة الصلة بين المنظور الأصولي (أصول الفقه) والوظيفة الاستقبالية لعلم التفسير، فإذا كنا نميّز بين الوحدات اللغوية (الكلمات)، والأنظمة اللغوية -على النحو الذي ميّز فيه العلماء الأقدمون بين «علم اللغة» بمفهومه العام الذي يشمل كل الدرس اللغوي ومباحثه، وبين علم اللغة بمفهومه الخاص الذي يبحث في (الكلمات) فيما يسمى الآن بـ«المعجمية»³⁷ - إذا كنا نميّز موضوعات اللغة على هذا النحو، فإن كلا منهما يساهم في صياغة علم التفسير، والواقع أن «المعجم» العربي يعتمد على النقل أساساً وأحياناً على القياس³⁸، فهو في المحصلة علمٌ نقلي «وصفي» الطابع إجمالاً، فيما العلوم التي تدرس أنظمة اللغة هي علوم تسعى نحو التوصل إلى «معيارية»؛ بمعنى أنها تسعى لإقامة قواعد تحكم الأداء والتلقي للكلام، ولكنها قواعد تقوم على الاستقراء والتحليل للنصوص المنجزة في اللغة، وبهذا المعنى فإن «المعيارية» ليست إلا حصيلة الوصف والتحليل.

ولأن علم التفسير هو علمٌ لتلقي النص القرآني فإن ما يعني علم أصول التفسير من اللغة والعلوم هي تلك المتعلقة بـ«استنباط الدلالة» من الكلام الناجز، ولا تتكلف عناء لنلاحظ أن أهم العلوم التي قامت على أساس الدلالة اللغوية هي: «أصول الفقه» و«النحو»، ولكن بينما يشتغل أصول الفقه في الكلام بعد إنتاجه، فإنه في النحو يكون الاشتغال في الدلالة قبل إنتاج الكلام، فقد عرّف الأصول على أنه «العلم بالقواعد الكلية لاستنباط الأحكام [الدلالة] الشرعية من أدلتها التفصيلية»³⁹ وهذا يعني أن «نظر الأصولي [كائن] في وجوه دلالة الأدلة السمعية»⁴⁰ على حد تعبير الإمام الغزالي، مما يقودنا للقول بأن وظيفة علم الأصول هي الوظيفة المقابلة تماماً لوظيفة علم النحو؛ فقد

³⁷ المرجع نفسه، ص74.

³⁸ أول من استخدم القياس اللغوي في المعجم أبو علي الفارسي في كتابه «معجم مقاييس اللغة» وفي النحو: ابن جني في كتابه «الخصائص».

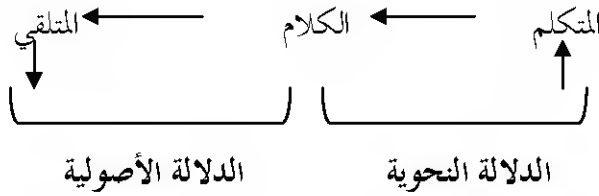
³⁹ حول تعريفات الأصوليين لعلم الأصول انظر: السيد عبد الغفار، البحث اللغوي عند الأصوليين، م.س، ص2.

⁴⁰ الغزالي، أبو حامد. المستصفى من علم الأصول، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت: دار الأرقم، د.ط، د.ت، ج1، ص 12.

عرّف النحو بأنه «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً»⁴¹، والمقصود بالمعنى: المعنى الذي يريده المتكلم، وهو ما يُطلق عليه البعض «المعنى النحوي»⁴²، فالنحو أساساً متعلق بالمتكلم ومنشئ النص، فهو معنيٌّ بالدلالة قبل أن تضمّن تركيباً، أي قبل لحظة الأداء، أداء المعنى بالتركيب.⁴³

1. العلوم اللغوية ووظيفة التلقي أو الاستقبال

إن أصول الفقه وعلم النحو يقفان على طريق واحدة ولكنهما ينظران باتجاهين متعاكسين، فالدلالة بالنسبة لعلم النحو تلاحظ أولاً وقبل الكلام (المبنى)، وهي بالنسبة للأصولي بعد الكلام، والمخاطب بعلم النحو هو «المتكلم» والمؤدّي، أما المخاطب بأصول الفقه فهو «المتلقي»؛ ولأجل ذلك فإن النحو علمٌ معياري،⁴⁴ «قائم على ما يجب أن يكون»،⁴⁵ فهو معنيٌّ بـ«التركيب» والتشكيل، فيما الأصول علم وصفي، معنيٌّ «بالتحليل» والاستنباط:



⁴¹ عبد اللطيف، حماسة. النحو والدلالة، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2000م، ص30، وعزاه إلى السكاكي في

كتابه «مفتاح العلوم» بيروت: دار الكتب العلمية، ص33، وهو من التعريفات النموذجية للنحو.

⁴² المرجع نفسه، ص59. ومن المعروف لدى اللسانيين أن المعنى النحوي يمثل «المشكلة المعقدة التي تمثل الصدارة في الدراسات اللسانية». انظر:

لوبلان، ريمون وجرمان، كلود. علم الدلالة، ترجمة: تور الهدى لوشن، دمشق: دار الفاضل، ط1، 1994م، ص111.

⁴³ حميدة، مصطفى. نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، بالاشتراك مع: لوتجمان، القاهرة، ط1، 1997م، ص19

⁴⁴ المسدي، عبد السلام. التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس: الدار العربية للكتاب، ط1، 1981م، ص94، وهو يعرف النحو انطلاقاً من ذلك بأنه «اعتراض معياري على الظاهرة اللغوية».

⁴⁵ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

على أن النحو لم يَمْضِ لإتمام وظيفته التي وجد لأجلها بشكل كامل بعد تأسيسه على يد سيبويه في «الكتاب»، فقد درس النحاة الجملة - كما يرى بعض الباحثين - «من النقطة الخطأ، من المبني إلى المعنى، أي في اتجاه معاكس لما تجري عليه عملية الاتصال اللغوي»⁴⁶ عند الإرسال، مما أدى إلى جعل درسهم لبناء الجملة «تخليلاً لا تركيباً»⁴⁷، فأفضى ذلك إلى انكماش التنظير، وفقدان نظرية تركيبية شاملة للكلام العربي عموماً⁴⁸، ويتمثل هذا المنهج الذي اتبعه النحاة في استنباط أحكام النحو من استقراء كلام العرب⁴⁹، فقد عُرِف النحو أيضاً بأنه «العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب (...) أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب، لتأدية أصل المعاني (...) ليحترز عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه»⁵⁰ وفي هذا التعريف واضح أن النحو أصبح قلقلاً بين دور «فهم المعاني» و«أدائها».⁵¹

لقد كان لهذا القلق في الوظيفة النحوية أن يجر علم النحو للتأثر البالغ بعلم الأصول، خصوصاً في تشخيص الأدلة وأوجه دلالتها، وهو أخطر مباحث الأصول والنحو معاً، وقد علل ابن الأنباري ذلك بالقول: «النحو معقول منقول» كما أن

⁴⁶ حميدة، نظام الربط، ص2.

⁴⁷ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص.ن.

⁴⁹ المرجع نفسه، ص70.

⁵⁰ ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك (نقلاً عن م.س.ن، ص20).

⁵¹ وما يدل على ذلك أن البحث النحوي تأثر كثيراً بـ«أصول الفقه» (الذي يدرس الاتصال اللغوي من جهة معاكسة للنحو) - كما سيأتي بعد قليل - ما يشير إليه أبو الفتح ابن جني من أن ابن الأخفش الأوسط (ت211هـ) كان له تأليف في القياس الفقهي، وعقب ابن جني قائلاً: «لقد سبغني أبو الحسن إلى هذا وكان مختصراً وأنا أكملت ما بدأ به» (أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، نج: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص2). والتطبيق الحرفي للقياس الفقهي على النحو لم يتم إلا على يد أبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ) في كتابه: «الإعراب في جدل الإعراب»، و«لمع الأدلة». (آل ياسين، الدراسات العربية وصلتها بالبحث الأصولي، ص346).

الفقه «معقول من منقول»⁵²؛ ولذلك نشهد في تشخيصهم لأدلة النحو نفس ما وجدناه عند الأصوليين من النص (السماع) والقياس والإجماع والاستحسان والاستصحاب وغيرها⁵³، وقد كان لذلك التقليد والمحاكاة لأصول الفقه أن يولد علماً جديداً هو «أصول النحو»، و«يعنون بما يسمونه «أصول النحو» ما عناه الأصوليون من «أصول الفقه» بشقيه الأدلة والمصادر التي يبنى عليها النحو والقواعد الممهدة للاستنباط»⁵⁴ ثم كان أصوليو النحو حريصين كل الحرص على بيان أتباعهم لأصول الفقه من أمثال: ابن جني وابن الأنباري والسيوطي⁵⁵.

وفي السياق نفسه - أعني التقليد لأصول الفقه - ابتكر النحاة ما سمي بـ «التأويل النحوي» ليحجروا به كل صدع في «بناء الجملة» إذا لم يكن متوافقاً مع البنية الأساسية، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسموا هذه الوسيلة: «الحمل على المعنى»، وقالوا: «والحمل على المعنى كثير في كلامهم»⁵⁶ ولهذا السبب تركّز البحث النحوي حول «العلامة الإعرابية»، التي بقدر ما هي مهمة في «التركيب» هي مهمة أيضاً في الاستقبال و«التلقي» للنص، والفهم له، وهي في الواقع جزء - وإن كان أساسياً - من موضوعات علم النحو، وليست كل موضوعاته، كما يحصل في الواقع في مؤلفات هذا العلم.

لقد جرت محاولات عديدة لإصلاح النحو، بدءاً من الجرجاني (ت471هـ) في

⁵² ابن الأنباري، أبو البركات. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998م، ص54.

⁵³ جمال الدين، مصطفى. رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، العدد الثاني، 1/15، السنة الرابعة، ربيع 1409هـ، ص340.

⁵⁴ المرجع نفسه، ص338.

⁵⁵ انظر أقوالهم في ذلك: المرجع السابق، ص342.

⁵⁶ حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، م.س، ص152، ويعزو إلى ابن الأنباري في «الإنصاف مسائل الخلاف: بين النحويين البصريين والكوفيين»، وينقل مثل هذا القول عن ابن جني، ومثل لذلك بقوله تعالى: «يَوْمَ بَأْنِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا..» في قراءة أبي العالصة، حيث أثبت الفاعل مع أن الفاعل مذكر، وأول بأن الإيمان «طاعة» في المعنى، أي فهو مؤنث معي!

كتابه «دلائل الإعجاز» اعتماداً على مفهوم المعنى النحوي وصلته بالنظم «التركيب»، والذي قدم بحق أهم نقد للنحويين مبتكراً «نظرية النظم» أو «التعليق»⁵⁷، وهي نظرية النحو العربي المتعلقة بإنتاج الكلام وأداء المعنى⁵⁸، وثانيها محاولة ابن مضاء الأندلسي (513-592هـ) في كتابه الشهير: «الرد على النحاة»⁵⁹ الذين «التزموا [في النحو] ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها [صناعة النحو] القدر الكافي فيما أرادوه منها»⁶⁰، وصولاً إلى العصر الحديث حيث قدم إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» نقداً للنحويين الذين حصرُوا غايته في بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، في ذهلٍ عن الوظيفة الرئيسية للنحو «قوانين تأليف الكلام»⁶¹، ومحاولة حميدة مصطفى في كتابه: «نظرية الربط

⁵⁷ انظر: حميدة، نظام الربط والارتباط، مرجع سابق، ص22، وص9-10. ويرى حميدة أن الجرجاني كان حريصاً من أول الكتاب إلى آخره على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها (...). ولهذا جعل نقطة انطلاق دراسته في الجملة هي المعنى لا المبنى، (ص75). وبضيف: إنه «لم يقع في أخلاد النحويين أن كتاب «دلائل الإعجاز» كتاب في النحو [ربما لأنه لم يتكلم عن المسائل النحوية التقليدية]، ظنوه يتحدث في علم جديد لا تمت بصلة إلى علم النحو الذي ألفوه، فأطلقوا على ذلك العلم «علم المعاني»، وجعلوه مبحثاً في «علم البلاغة»...» (ص63).

⁵⁸ يتنم الجرجاني مقدمة مؤلفه «دلائل الإعجاز» بقصيدة ينتقد فيها النحاة وقياسهم القرآن الكريم على كلام العرب مما يفقده سمة الإعجازية، وأن نظريته في النظم هي نظرية في النحو تثبت اختلاف النظم (الكلام) باختلاف مؤدبه، وأن النظم القرآني يختلف في أدائه عن نظم العرب:

«إني أقول مقالاً لست أخفيه ولست أرهب خصماً إن بدا فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم إلا بما أصبحت أبديه

(...)

ثم الذي هو قصدي أن يقال لهم بما يجيب الفنى خصماً بما ربه
نقول: من أين أن لا نظم يشبهه وليس من منطق في ذاك بحكه؟
وقد علمنا أن النظم ليس سوى حكم من النحو تمضي في توحيه
نرى في تصرفهم في الكل مطرد يُجرئه باقتدار في مجاربه
فما الذي زاد في هذا الذي عرفوا حتى غدا العجز يهمني سبيل واديه؟!»

وبذلك عرف الجرجاني أنه أصبح في خصام مع «النحويين»، الذين يتنم بهم الكتاب متهماً إياهم بعدم فهمهم له. الأندلسي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن. الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، القاهرة: دار

الاعتصام، ط1، 1979م.

⁶⁰ المرجع نفسه، ص64.

⁶¹ حميدة، نظام الربط والارتباط، م.س، ص67.

والارتباط في اللغة العربية»؛ إذ قام بتطوير نظرية الجرجاني من خلال علم اللغة الحديث (اللسانيات)⁶²، والخروج بنظرية «الربط والارتباط»، وغيرهم⁶³.

وتبقى الإشكالية الرئيسية في المعنى النحوي⁶⁴ لعلم النحو كما هو عليه اليوم في الإعراب؛ إذ اتخذ وسيلة للإبانة عن المعنى، في وقت يحتاج الإعراب ذاته إلى المعنى، فلا يمكن التوصل إلى الإعراب إلا عن طريق الفهم العام للجملة، متمثلاً في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ، «وقد اضطرهم هذا إلى قولهم الشهير: «الإعراب فرعُ المعنى»، وتوسلوا إلى ذلك بفكرة «العامل النحوي»...»⁶⁵، وهو ما يدخلهم في نوع من الدور المنطقي.

ما يعيننا من كل هذا في علم التفسير هو البحث الدلالي النحوي، وتحديدًا الإعراب و«العلامة» الإعرابية، فقد كان مسار الدرس النحوي على ما وصفنا من موقعه القلق بين مؤدي الكلام ومتلقيه قد أدى إلى حصر النحو في العلامة الإعرابية، التي تتضمن ذاتها هذا الموقف القلق بين الأداء والتلقي، ونحن نعتبرها موضوعاً مشتركاً بين علمي النحو والأصول، وإن لم يكن قد اشتغل بها الأصوليون⁶⁶، إذ هي تصلح للموقفين معاً: (التلقي والأداء)، وعلى هذا فاستثمارها في علم التفسير ضرورة لتلقي

⁶² المرجع نفسه، ص 64.

⁶³ مثل حماسة عبد اللطيف في كتابه: «النحو الدلالة»، مرجع سابق، و«مناهج تجديد» لأمين الخولي، و«في النحو الجديد» لعبد المتعال الصعدي، وفي «النحو العربي» للمهدي المخزومي، و«اللغة العربية منهاها ومعناها» لتمام حسان، عن هذه المحاولات انظر:

- حميدة، نظام الربط والارتباط، مرجع سابق، ص 27.

⁶⁴ وهي بالمناسبة «المشكلة المعقدة التي تختل الصدارة في الدراسات اللسانية» انظر:

- جرمان، ولوبلان، علم الدلالة، مرجع سابق، ص 111.

⁶⁵ حميدة، نظام الربط، مرجع سابق، ص 221.

⁶⁶ أشار الشاطبي في موافقاته إلى افتراض الفقهاء المضمحل للإعراب بأنه أداة مسلّم بها في البحث الدلالي الاستنباطي، فقد نقل عن الجرمي أنه قال: «أنا منذ ثلاثين سنة أفني الناس من كتاب سيبويه!» (الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ط قديمة، ج 4، ص 115-116). وقد أشار مصطفى حميدة إلى أن العلامة الإعرابية التي ميزت النحو أو اختصر النحو بدرسها تقوم بنقل الدلالة من المبني إلى المعنى (التلقي) وليس من المعنى إلى المبني أي (الأداء). انظر: حميدة، نظام الربط والارتباط، مرجع سابق، ص 21-27.

القرآن بصفته «كلاماً ناجزاً» لله سبحانه وتعالى، وعلم التفسير معني بدراسة الدلالة الإعرابية بنفس الدرجة التي تعني علم الأصول.

2. أصول الفقه وتقعيد أصول التفسير

و يقودنا هذا كله للقول بأن منظور أصول الفقه الدلالي يتقاطع إلى حد كبير مع علم أصول التفسير، والمثير في الأمر أن تأسيس أصول الفقه برسالة الشافعي قام - فيما يبدو - بوصفه قواعد لدراسة «أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً»⁶⁷ بشكل رئيس، لكن تطوراتها فيما بعد وتوسعه بوصفه علماً متخصصاً باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية دون غيرها، وبقيت آيات الأحكام من موضوعاتها الرئيسية.

لقد كانت الدلالة القاسم المشترك بين العلوم الإسلامية، ومن غير الممكن القول إن واحداً من تلك العلوم يستأثر بالبحث الدلالي منفرداً، لكننا مع ذلك نجد أنفسنا أمام «علم أصول الفقه» باعتباره العلم الوحيد المؤسس «لتلقي» النص القرآني المتزل، ولكن المشكلة الرئيسية أن أصول الفقه تطوّر فيما بعد من مهمة رئيسية هي تأسيس «قواعد تفسير آيات الأحكام» عند الإمام الشافعي إلى قواعد «استنباط الفقه» عموماً والاجتهاد الفقهي، وهو تطوّر لا يلغي المهمة التي ابتدأها أساساً الشافعي بقدر ما يزيد عليها ويعتبرها إحدى مهماته الرئيسية.

المشكلة في الأصول هي في ضيق الدائرة التي يُشغّل ويشغل فيها، ورغم ذلك فهو العلم الوحيد الناضج الذي نهض لدراسة الدلالة من موقع التلقي،⁶⁸ وهو أكثر العلوم قابلية للاستثمار والاستعارة لعلم أصول التفسير، إلا أن استثماراً من هذا النوع يستدعي تعديلات ونقد لتمكينه من توسيع دائرة عمله في النص القرآني.⁶⁹

إن انحصار «أصول الفقه» في مسائل الأحكام الشرعية جعل العلماء ينظرون إلى

⁶⁷ الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د.ن، د.ط، 1309هـ، ص19.

⁶⁸ استخدم الأصوليون أحياناً مصطلح التلقي، بمعنى تفسير النص وتأويله.

⁶⁹ في أصول الفقه الكثير مما يحتاج إلى النقد وإعادة بناء، لكن مباحته -وخصوصاً اللغوية- تظل ثرية وقادرة على تزويدنا بالقواعد الأساسية لعلم أصول التفسير.

أصول الفقه على أنه إحدى الأدوات الثانوية بالنسبة إلى العلوم اللغوية في الأهمية، ذلك أنه يستخدم في الدائرة المتعلقة بالأحكام المستنبطة من الآيات⁷⁰، وربما كان المثال على ذلك أبو حيان الأندلسي في كتابه البحر المحيط، الذي يصرح باستثمار الأصول إلا أنه يؤخره إلى آخر درجة فعلياً⁷¹، وهذا شأن التفاسير التي صرّحت في بعض الأحيان باعتبار علم الأصول أداة. وبسبب هذا الارتباط بين علم الأصول والأحكام الفقهية يرى بعض العلماء أن «نقل المنهج الأصولي ليصبح منهجاً للتعامل مع النص القرآني في المجالات والمخاور كلّها (...) غير صحيح»⁷² بافتراض أن «لكل مجال آليات لفهمه»⁷³، فيما يرى بعض الباحثين أن علم أصول التفسير يتركز بشكل كبير على أصول الفقه⁷⁴.

⁷⁰ يرى العلامة الفراهي أن العلماء جعلوا «طرفاً من أصول التأويل جزءاً لأصول الفقه؛ أي فروع الشريعة، فلكونه صار غير مستقل ولم يعط من الإمعان والإتمام ما يعطى لفنّ مستقل»، «وبالجملية فإدخال أصول التأويل في أصول الفقه -معنى علم المسائل الفرعية- خطأ علم التأويل عن محله بثلاث مراتب، الأولى: أنه كان حرباً بالبحث المستقل، فصار له شركاء، فصار مغموراً فيها، الثانية: أنه كان معظم علم التفسير لكونه أصولاً لفهم القرآن، وإذ جعل من علم الفروع لم يبالغ في تنقيحه حتى يصير لعلم التأويل كالمعيار والميزان؛ مثل علم النحو والعروض...». انظر:

الفراهي، عبد الحميد. **التكميل في أصول التأويل**، الهند: الدار الحמידية ومكبتها، ط1، 1388هـ، ص2-3.
⁷¹ يذكر أبو حيان الأندلسي في تفسيره عدداً من المرات أن هذه العلوم (الحديث، أصول الفقه، القراءات) ليست إلا أدوات مساعدة على فهم النص، ولكنه «-والحق يقال- يؤخر هذه العلوم إلى درجات: رابعة وخامسة وسادسة وسابعة، ويقدم عليها بالدرجة الأولى العلوم اللغوية، معجماً فنحوً فبلاغة»، انظر:

- الهادي الجطلاني، **قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج، التأويل، الإعجاز**، سوسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وصفاقس: دار محمد علي الحامي، ط1، 1998م، ص69، حتى لقد عُذّ كتابه تفسيراً لغوياً للقرآن.
⁷² الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**، مدارس أجراها: عمر عبيد حسنة، هيرندن: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1992، ط2، ص47. وبظني أن الدكتور طه جابر العلواني لديه موقف شبيه جداً بموقف الشيخ الغزالي، إلا أن مبرراته ليست اختلاف المجالات بين مجال كل من العلمين (التفسير والفقه)، بل المشكلات الكثيرة التي براها قائمة في صلب مباحث الأصول، خصوصاً في أساس النظر للنص القرآني الكريم ومكانته في الدلالة والاستدلال (لقاء مع الباحث، بيروت في 16 ديسمبر/كانون الأول 2004م).

⁷³ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

⁷⁴ انظر: الفراهي، **التكميل**، مرجع سابق، ص2-3، والصباغ، **بحوث في أصول التفسير**، مرجع سابق، ص11.

لقد أصبحت إذاً الحاجة إلى «قانون عام يعول في تفسيره [القرآن] عليه، ويرجع في تفسيره إليه: من معرفة مفرداته، ومركباتها، وسياقه، وظاهره وباطنه، وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدقّ عنه الفهم»⁷⁵ أمراً «لا يستغنى عنه»⁷⁶ ولا يبدو أن ثمة علماً مرشحاً لذلك أكثر من أصول الفقه، مع ملاحظة أنه يحتاج إلى بعض التعديل ليناسب فضاء النص القرآني بشموله، ولا يقتصر على الأحكام الفقهية وقواعدها الواردة في القرآن.

محاولات قليلة جرت لاعتماد أصول الفقه أصولاً للتفسير، أما تعديل الأصول لتأهيله لدور التفسير المتعلق بكامل القرآن وليس آيات الأحكام فحسب فهو أكثر ندرة، فقد كانت المحاولة الأولى للمعلم عبد الحميد الفراهي (1280-1349هـ) في النصف الأول من القرن الثالث الهجري في كتابه «التكميل في أصول التأويل»، حيث أفرد «لتمهيد أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه، وهو علم مستقل عظيم المحل في التفسير، فإنه يدل على المعنى المراد من كتاب الله، ومع ذلك هو فن عام؛ فإن قواعد التأويل تجري في كل كلام»⁷⁷ غير أن هذه الأصول «لم يحتج إلى تأسيس هذا الفن بالكلية؛ فإنك تجد طرفاً منه في أصول الفقه، ولكنه غير تمام»⁷⁸ وعلى هذا الأساس يلقي الفراهي على عاتقه مسؤولية «تكميل هذا الفن [الذي أسس الأصوليون طرفاً منه]، حتى يكون هو المعتمد في فهم كتاب الله وكل كلام حكيم»⁷⁹ ومن هنا جاء اسم كتابه.

في الواقع لم يكتف الفراهي بتأسيس قواعد لتأويل القرآن مشتقة من أصول الفقه،

⁷⁵ الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد. البرهان، ج1، ص108.

⁷⁶ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

⁷⁷ الفراهي، عبد الحميد. التكميل في أصول التأويل، سراي مير، أعظم كره، الهند: الدائرة الحميدية ومكتبتها، ط1، 1388هـ، ص1.

⁷⁸ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

⁷⁹ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

بل إنه طبقها في تفسيره «نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان»⁸⁰ فقد اعتبر كتابه مقدمة لهذا التفسير⁸¹. ونلاحظ اعتماده على قواعد الأصوليين في كتابه «مفردات القرآن»⁸² و كتابه النفيس «دلائل النظام»⁸³.

والمحاولة الثانية نجدها في دراسة خالد عبد الرحمن العك: «أصول التفسير وقواعده»⁸⁴، منطلقاً من أنه «على التحقيق فإن كل العلوم بكثرتها وبتعدد أقسامها هي وسيلة لهذا العلم»⁸⁵، وقد استند إلى أصول الفقه الذي «لم يكونوا يعدُّونه من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم، وهي من أصول الفقه، فيحصل أن بعضه يكون مادة للتفسير»⁸⁶، معتمداً في ذلك على ما كتبه الطاهر ابن عاشور في مقدمة تفسيره «التحرير والتنوير»⁸⁷.

⁸⁰ وهو تفسيره الكبير الذي صدرت منه الأجزاء الآتية: تفسير سورة الفاتحة والبسملية. نشر مع فاتحة نظام القرآن سنة 1357هـ. وتفسير سورة الناريات، مطبعة معارف بأعظم جره، دون تاريخ. وتفسير سورة التحريم، مطبعة فيض عام، عليجهر، سنة 1326هـ. وتفسير سورة القيامة، الطبعة الثانية، الدائرة الحميدية، سنة 1403هـ. وتفسير سورة المرسلات، مطبعة معارف، دون تاريخ. وتفسير سورة عبس، مطبعة معارف، دون تاريخ. وتفسير سورة الشمس، مطبعة فيض عام، سنة 1326هـ. وتفسير سورة التين، مطبعة معارف، دون تاريخ. وتفسير سورة العصر، مطبعة فيض عام، سنة 1326هـ. وتفسير سورة الفيل، مطبعة معارف، سنة 1354هـ. وتفسير سورة الكوثر، مطبعة معارف، دون تاريخ. تفسير سورة الكافرون، مطبعة فيض عام، سنة 1326هـ. تفسير سورة اللهب، مطبعة معارف، دون تاريخ.

⁸¹ التكميل، مرجع سابق، ص1.

⁸² طبع الدائرة الحميدية ومكبتها، الهند، ط1، 1358هـ.

⁸³ طبع الدائرة الحميدية ومكبتها، الهند، ط1، 1388هـ، ويمكن ملاحظة ذلك من فهرس الكتاب.

⁸⁴ ظهرت الطبعة الأولى منه 1968م، والطبعة الثانية 1986م.

⁸⁵ العك، أصول، مرجع سابق، ص12.

⁸⁶ المرجع نفسه، ص45.

⁸⁷ ابن عاشور، الطاهر. التحرير والتنوير، بيروت: مؤسسة الناريخ، ط1، 2000م، ج1، ص33. ولم يغفل المؤلف الإشارة إليه، فما كتبه العك عن هذا الموضوع في مقدمته هو نص مقتطع كاملاً من ابن عاشور، وبقيته: «وذلك من وجهين، إحداهما: أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طريق استعمال كلام العرب وفهم مواد اللغة، وقد أهمل التنبيه عليها علماء العربية، مثل مسائل الفحوى ومفهوم المخالفة، وقد عدَّ الغزالي علم الأصول من جملة العلوم التي تتعلق بالقرآن وأحكامه، فلا جرم أن يكون [علم الأصول] مادة التفسير. والجهة الثانية: أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها؛ فهو آلة المفسر في استنباط

وقد حاول فعلياً التقييد لأصول التفسير بالاعتماد على أصول الفقه، فجاءت نصف قواعده مستمدة من أهم أبواب الأصول في الدلالة: «اللغات» و«البيان»⁸⁸، غير أن ما جاءت به القواعد كانت هي القواعد الأصولية ذاتها دون تطوير لها بعد إدماجها في أصول التفسير، ولهذا لم تتغير حتى الأمثلة عن أمثلة الأصوليين، وفي أحد الأقسام (القسم الخامس) اعتبرت وكأنها متخصصة بالأحكام الشرعية، في الوقت الذي تصلح فيه للعموم. ومع ذلك فالمحاولة هذه تستحق التقدير، إذ تمثل خطوة أخرى تضاف إلى إدماج القواعد الأصولية في أصول التفسير.

ومن المحاولات في هذا المجال دراسة «الدلالات وآثرها في تفسير القرآن الكريم»⁸⁹ ولكن هذه الدراسة فعلياً لم تفعل أكثر من اقتطاع مبحث الدلالات اللغوية الأصولية ونقله إلى «محاالات تطبيقية في تفسير القرآن الكريم»⁹⁰ دون أي تطوير أو تعديل، إذ وجد الباحث أنه «غير منتفع بها في علوم القرآن و التفسير بالقدر الكافي»⁹¹، منطلقاً من الاعتقاد بأن «كثيراً من مفاهيم أصول الفقه صالحة لأن تكون قواعد وفكراً في علوم القرآن، فأصول الفقه وعلوم القرآن يخرجان من مشكلة واحدة»⁹² ولكن ما قام به عملياً ليس سوى تكرار ما كتبه الأصوليون حرفياً حتى بأمثلتهم ذاتها، مما يعني أنه لم يقدم دراسة تطبيقية فعلاً، ولا قدم أي تطوير أو نقد للقواعد الأصولية ولا لكيفية استثمارها في النص القرآني.

في سياق هذه المحاولات أيضاً جاءت دراسة بعنوان «التفسير بالرأي: قواعده و

المعاني الشرعية من آياتها».

⁸⁸ استعان بهذين البابين في تأليف قواعد لثلاثة أقسام من أصل سنة هي كل الكتاب، هي: «القسم الثالث: قواعد التفسير في بيان دلالات النظم»، و«القسم الرابع: قواعد التفسير في حالات وضوح الألفاظ القرآنية وإبهامها، ودلالاتها على الأحكام»، «القسم الخامس: في قواعد في حالات شمول الألفاظ القرآنية في دلالتها على الأحكام وعدم شمولها».

⁸⁹ أبو عاصي، محمد. الدلالات وآثرها في تفسير القرآن الكريم، القاهرة: د.ن، 1997م.

⁹⁰ المرجع نفسه، ص8.

⁹¹ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

⁹² المرجع نفسه، ص9.

ضوابطه و أعلامه،»⁹³ وهي لا تختلف كثيراً عن المحاولة السابقة في اقتصارها على مبحث الدلالات الأصولي، سوى في أنه اعتبرها قواعد للتفسير بالرأي.

كما نجد في هذه المحاولات أيضاً دراسة بعنوان: «أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص: دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه»⁹⁴، وهي لا تقصد بالمقارنة المقارنة بين العلمين، بل الاقتراب واستثمار مادتهما لتفسير القرآن. وتركز الدراسة على أن «البحث الدلالي الأصولي - [ويطلق عليه المؤلف اسم «علم الدلالة»] - يتيح للعالم أن يصل إلى فهم كتاب الله عز وجل»⁹⁵ معتبراً أنه «ليس من المرضي بعد ذلك أن يقبل أي تفسير للنص لا يمر بهذا الغربال الدقيق»⁹⁶ فالصلة بين علم الأصول وأصول التفسير ليست بعيدة أو ضعيفة⁹⁷، مما يجعل بحث البيان الأصولي يتوقف عليه فهم كتاب الله عز وجل.⁹⁸ وانطلاقاً من ذلك وجد الباحث ضرورة لربط «علم أصول الفقه بعلم أصول التفسير» من خلال أحد مباحثه الرئيسية وهو علم «علم أسباب النزول»⁹⁹، والدراسة تسعى إلى تطوير العدة الأصولية واستثمارها في علم أصول التفسير؛ إذ يقدم منهجية لاستخدام البحث الدلالي تقوم على «الإحصاء والاختبار» المعروف بعملية «السير» في مباحث القياس الأصولي.¹⁰⁰ فالدراسة إذاً تستثمر عدداً من البحوث الأصولية في مبحث واحد لمدّه على مستوى النص القرآني الكريم كله، وفي أهم القضايا خطورة: تاريخية النصوص القرآنية، وعبر دراسة أثر

⁹³ زغلول، محمد حمد، التفسير بالرأي: قواعده و ضوابطه و أعلامه، دمشق: مكتبة الفارابي، ط1، 1999م (في الأصل رسالة ماجستير).

⁹⁴ الرشيد، عماد الدين. أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص: دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، دمشق: دار الشهاب، دمشق، ط1، 1999م، وهي في الأصل أطروحة دكتوراه في جامعة دمشق، قدمت عام 1998م.

⁹⁵ المرجع نفسه، ص3.

⁹⁶ المرجع نفسه، ص4.

⁹⁷ المرجع نفسه، ص5.

⁹⁸ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

⁹⁹ المرجع نفسه، ص7.

¹⁰⁰ المرجع نفسه، ص3.

أسباب النزول في البيان. لكن لا يبدو أن الدراسة استطاعت تحقيق تطوير ملموس لقواعد الأصول في دراسة القرآن، فكانت نزعتها تقليدية بعض الشيء.

لقد تداخلت في تركيب علم الأصول علوم عديدة، تضايقت «لتكوّن رؤية شمولية صار البحث الدلالي نتاجاً لها»¹⁰¹ وبناءً على ذلك فقد تناولوا «ظواهر لغوية على مستوى التركيب الجملي وعلى مستوى جداول الاختيار كالترادف والمشارك اللفظي والتضاد والغموض والدلالة حول المفاهيم؛ كالخاص والعام، كما كانت هناك أشياء أخرى صوتية وصرفية ونحوية وسميولوجية إشارية غطّت معالجتهم لها حقولاً من البحث تسعى الدلالية الحديثة اليوم إلى تغطيتها»¹⁰² وقد درس علم الأصول فضلاً عن ذلك دلالة الخطاب تفسيراً للنص أو تأويلاً له، ودرس بحوثاً يشترك فيها مع العلوم الدينية الأخرى، وإن كان من زاويته الخاصة. هذا كله بالإضافة إلى أن علم أصول الفقه درس بحوثاً لم يتناولها علم غيره؛ ذلك أن الدلالة في مؤلفات الأصوليين تدرك مستوى عجباً من الإحاطة والشمول، وقدرة فائقة على الإشراف من على الدلالة إشراف المسيطر على المادة، الواعي بتفصيلاتها وهياكلها، المنظر لها تنظيراً واعياً، كل هذا يبرر لنا اعتماد منظور «علم الأصول» ومباحثه منطلقاً لدراسة القرآن وتطوير أدوات ومناهج البحث فيه.

خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة الموجزة الكشف عن الفراغ في تقعيد علم أصول التفسير، عبر دراسة تاريخ التقعيد، وحاولت تفهم المبررات التاريخية التي أدت إلى حصول هذا الفراغ، وتأسيساً على منظور التلقي¹⁰³ (استقبال الدلالة) الذي تفترض

¹⁰¹ منذر عياشي، اللسانيات والدلالة: الكلمة، حلب: مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1996م.

¹⁰² الجطلاوي، مرجع سابق، ص387.

¹⁰³ بالطبع «التلقي» هنا ليس المقصود به نظرية التلقي (Reception Theory) التأويلية (الهرمينوتيكية) الألمانية، بل المقصود فقط زاوية النظر من موقع القارئ بعد ظهور النص وليس قبله. للمراجعة حول هذه النظرية انظر:

الدراسة أنه يحكم العملية التفسيرية، وجد الباحث أن علم أصول الفقه باعتباره العلم العربي الوحيد القائم على تلقي الدلالة اللغوية وتأويلها، فهو بالتالي أكثر العلوم أهليةً ليكون أساساً لتكوين علم أصول التفسير، وذلك على الرغم من تحفظ بعض المعنيين بالدراسات القرآنية من استثمار علم الأصول -ذي التربة الفقهية- على المجال القرآني الرحب. ويدرك الباحث أيضاً أن تحرير الأصول من الدائرة الفقهية وتوسيع أفقه ليشمل كل موضوعات القرآن وأشكال خطابه أمر ممكن، وإن كان ذلك لا يعني أن بنية أصول الفقه نفسها خالصة من الإشكالات وبعيدة عن النقد، إلا أن كل ذلك لا يعني إهدار الثروة اللسانية الثاوية في علم الأصول والتي لا يقدرها حق قدرها اليوم إلا من عرف الدراسات اللسانية الحديثة (Linguistics)، كما أن استثمارها في تقييد أصول التفسير جزء من البناء على إنجازات التراث العلمية.

وقد استعرضت الدراسة منظور أصول الفقه مقارناً بمنظور علم النحو، لتصل عبر هذه المقارنة إلى تأكيد أهمية أصول الفقه بالنسبة لتأسيس أصول التفسير، وتبعت الدراسة -تأسيساً على ذلك- تلك الدراسات التي حاولت اعتماد أصول الفقه أساساً لعلم التفسير، وتبين أنها عموماً لم تستثمر علم أصول الفقه على نحو يوسع أفقه، ليكون بإمكانه شمول النص القرآني، بل تعاملت مع قواعده بوصفها مسلمات، وإن كنا نستثني أحداً فنحن نستثني المعلم عبد الحميد الفراهي الذي حاول تطوير قواعد أصولية، بل الإضافة عليها لتكون قواعد للتأويل.

وقد أماطت الدراسة اللثام الفراغ التقييدي في أصول التفسير ولم تنظر إلى أصول الفقه على أنه كاف (ولو مع التطوير والتحويل) وحده لتأسيس هذا العلم، بل إن الدراسة حاولت فقط التوجيه إلى نقطة يمكن بها إحداث تراكم في عملية التقييد هذه، ويؤمن الباحث بضرورة استثمار كل مباحث التأويل والدلالة في الدراسات العربية الحديثة وعلومها التقليدية، كما يؤمن بشكل خاص بأهمية درس اللساني الغربي الحديث ومناهج النقد الأدبي واستراتيجيات القراءة المتأثرة به في تطوير البحث الدلالي

التفسيري، ولكن مع ملاحظة دائمة لخصائص النص القرآني بوصفه نصاً ذا وظيفة دينية وتنزيل إلهي؛ إذ بدون هذه الملاحظة قد ندخل في متاهات لا تحمد عقباهها. ولا شك أن جهوداً جديدة بدأت تبدل لإتمام -إن لم نقل إنشاء- علم أصول التفسير، وإذا كنا أشرنا إلى أصول الفقه، فإنه ليس الجانب الوحيد الذي جرت المحاولات الجديدة عبره لتطوير أصول التفسير، فهناك الآن ما يشبه الثورة البحثية في مناهج التفسير، وقد شهدنا مناهج عديدة في التفسير الموضوعي تستحق كل الاهتمام والتقدير،¹⁰⁴ وكثير منها بعد خطوات حقيقية في أصول التفسير، غير أن مناهج التفسير ذاتها تنبني على قاعدة أكبر في أصول التفسير، نرى أنها المادة الأصولية في الأساس، وإن كانت ذاتها تحتاج إلى التطوير والتعديل، ولو أننا استطعنا أن نستثمر معها -وبشكل علمي- الدرس اللساني الحديث فسوف نتقدم خطوات كبيرة بكل تأكيد.

ملخص البحث

(لن يكون في نص البحث وإنما سيكون في موقع المجلة على الانترنت)

تأخر التفكير في تأسيس علم أصول الفقه، وذلك بالرغم من أن فهم القرآن الكريم هو كان أهم ما واجه المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، الذي لم يخلف إرثاً تفسيرياً مباشراً للقرآن، وبالرغم من أن علم التفسير كان أول العلوم وجوداً إلا أنه كان آخر العلوم في التأسيس النظري والتعديد له، والسؤال التاريخي كبير عن سبب تأخر التفكير في أصول التفسير حتى القرن الخامس، والمثير حقاً أن

¹⁰⁴ انظر هذه المناهج في:

- رشواني، سامر. منهجية التفسير الموضوعي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003م،

- مرزوق، عبد الرحيم. تفسير أبي الحسن الخراساني المراكشي... مرجع سابق.

هذا العلم لم يلق عناية واهتماماً حقيقياً حتى وقت متأخر (حتى منتصف القرن العشرين تقريباً)!

إن تحديد علم أصول التفسير بوصفه قواعد كلية تدرس القرآن من موقع التلقي يجعل منظور علم أصول الفقه أكثر المنظورات العلمية أهليةً ليكون أساساً له، ولقد جرت محاولات قليلة — بعضها غاية في الأهمية — لاستثمار علم أصول الفقه في تشكيل أصول التفسير، لكنها ما تزال في بدايتها، ويرى الباحث أن في ما يتيحه الدرس اللساني الحديث، فضلاً عن التطورات الأخيرة في مناهج التفسير الموضوعي ما يفسح المجال لحدوث نقلة نوعية في تفعيد التفسير، وتطوير أصوله.